

تفسير البحر المحيط

@ 38 % (إذا جمحت نساؤكم إليه % .

اشط كأنه مسد مغار .

%) .

حمز قفر ، وقيل : بمعنى جمع . قال رؤبة : % (قاربت بين عنقي وجمزي اللمز قال الليث : هو كالغمز في الوجه . وقال الجوهري : العيب ، وأصله الإشارة بالعين ونحوها . وقال الأزهري : أصل اللمز الدفع ، لمزته دفعته . الغرم : أصله لزوم ما يشق ، والغرام العذاب الشاق ، وسمي العشق غراماً لكونه شاقاً ولازماً . % .

{ الْمُشْرِكُونَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَعُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُمْ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ، ذَكَرْنَا هُوَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ تَنْقِيصًا مِّن شَأْنِهِمْ وَتَحْقِيرًا لَهُمْ ، وَأَنَّ مِثْلَ هَؤُلَاءِ لَا يَنْبَغِي تَعْظِيمَهُمْ ، فَصَلَّاهُ عَنْ اتِّخَاذِهِمْ أَرْبَابًا لِّمَا اشْتَمَلُوا عَلَيْهِ مِنْ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ ، وَصَدَقَهُمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ . وَانْدَرَجُوا فِي عَمُومِ الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ، فَجَمَعُوا بَيْنَ الْخَصْلَتَيْنِ الْمَذْمُومَتَيْنِ : أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ ، وَكَنْزِ الْمَالِ إِنْ ضُنُوهُ أَنْ يَنْفَقُوهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَكْلِهِمُ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ هُوَ أَخَذُهُمْ مِنْ أَمْوَالِ اتِّبَاعِهِمْ ضَرَائِبَ بِاسْمِ الْكِنَائِسِ وَالْبَيْعِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يُوْهَمُونَ بِهِ أَنَّ النِّفْقَةَ فِيهِ مِنَ الشَّرْعِ وَالتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ ، وَهُمْ يَحْبِبُونَ تِلْكَ الْأَمْوَالَ كَالرَّاهِبِ الَّذِي اسْتَخْرَجَ سَلْمَانَ كَنْزَهُ . وَكَمَا يَأْخُذُونَهُ مِنَ الرِّشَا فِي الْأَحْكَامِ ، كَأِيَّاهُمْ حِمَايَةَ دِينِهِمْ ، وَصَدَقَهُمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ هُوَ دِينَ الْإِسْلَامِ وَاتِّبَاعِ الرَّسُولِ . وَقِيلَ : الْجُورُ فِي الْحُكْمِ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ يَصْدُونَ مُتَعَدِيًا وَهُوَ أَبْلَغُ فِي الذَّمِّ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَاصِرًا . .

وقرأ الجمهور : والذين بالواو ، وهو عام يندرج فيه من يكنز من المسلمين . وهو مبتدأ ضمن معنى الشرط ، ولذلك دخلت الفاء في خبره في قوله : فبشرهم . وقيل : والذين يكنزون من أوصاف الكثير من الأحرار والرهبان . وروي هذا القول عن عثمان ومعاوية . وقيل : كلام مبتدأ أراد به مانعي الزكاة من المسلمين ، وروي هذا القول عن السدي ، والظاهر العموم كما قلناه ، فيقرن بين الكانزين من المسلمين ، وبين المرتشين من الأحرار والرهبان تغليظاً ودلالة على أنهم سواء في التبشير بالعذاب . وروي العموم عن أبي ذر وغيره . وقرأ ابن مسرّف : الذين بغير واو ، وهو ظاهر في كونه من أوصاف من تقدم ، ويحتمل الاستئناف

والعموم . والظاهر ذمّ من يكثر ولا ينفق في سبيل الله . وما جاء في ذم من ترك صفراء
وبيضاء ، وأنه يكوى بها إلى غير ذلك من أحاديث هو قبل أن تفرض الزكاة ، والتوعد في
الكنز إنما وقع على منع الحقوق منه ، فلذلك قال كثير من العلماء : الكنز هو المال الذي
لا تؤدّي زكاته وإن كان على وجه الأرض ، فأما المال المدفون إذا أخرجت زكاته فليس بكنز .
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) : (كل ما أدّيت زكاته فليس بكنز) وعن عمر أنه قال
لرجل باع أرضاً أحرز مالك الذي أخذت أحفر له تحت فراش امرأتك فقال : أليس بكنز ، فقال
: (ما أدّيت زكاته فليس بكنز) . وعن ابن عمر وعكرمة والشعبي والسدي ومالك وجمهور أهل
العلم مثل ذلك . وقال علي : أربعة آلاف فما دونها نفقة ، وما زاد عليها فهو كنز وإن
أدّيت زكاته . وقال أبو ذر وجماعة معه : ما فضل من مال الرجل على حاجة نفسه فهو كنز .
وهذان القولان يقتضيان أنّ الذم في جنس المال ، لا في منع الزكاة فقط . وقال عمر بن عبد
العزیز : هي منسوخة بقوله : (خذ من أموالهم صدقة) فأتى فرض الزكاة على هذا كله ،
كأنّ الآية تضمنت : لا تجمعوا مالاّ فتعذبوا ، فنسخه التقرير الذي في قوله : خذ من
أموالهم صدقة ، والله تعالى أكرم من أن يجمع على عبده مالاّ من جهة أذن له فيها ويؤدّي
عنه ما أوجبه عليه فيه ثم يعاقبه